سَجَّل المجلس استمرار تجاوزات ضـــد السجناء مثل الضرب والمعاملة القاسية

إدريس اليزمي لـ"المشعل":

سَجَّل المجلس استمرار تجاوزات ضـــ

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، في استجواب له مع "المشعل"، إن المجلس تمكن من خلال زيارته للمؤسسات السجنية، من تحديد عدد من العناصر البنيوية للتشخيص، في إشارة إلى وجود اختلالات في المسطرة التأديبية للسجناء والتعسف في الترحيل وضعف آليات الرقابة والتفتيش، كما تحدث عن مكانة الطب الشرعي في البث في حالات ادعاءات التعذيب. وبخصوص الشكايات التي يتوصل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أوضح اليزمي بأن المجلس توصل إلى غاية 31 دجنبر 2013 بما مجموعه 41.704 شكاية همت العدالة وحقوق السجناء وحقوق المرتفقين في علاقتهم بالإدارات العمومية، كما تطرق أيضا إلى العديد من النقاط المتعلقة بواقع حقوق الإنسان بالمغرب، هذا بالإضافة الى محاور أخرى تجدونها في الحوار التالي..

20,21/426

استجوبته : سميرة المترجي

◄ أثير مؤخرا موضوع استمرار التعذيب، ما هي حقيقة هذه الإدعاءات؟

انطلاقا من اختصاصاته ومجالات تدخله يراقب المجلس أوضاع حقوق الإنسان الفردية والجماعية على مجموع التراب الوطني، وبداية ينبغي التوضيح أن المجلس تمكن، من خلال زيارته للمؤسسات السجنية ومراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم، من تحديد عدد من العناصر البنيوية للتشخيص، والتي تشكل مخاطر على ضمان الحقوق الأساسية للسجناء، خاصة المتمتعين منهم إلى الفئات الهشة. وهي عناصر اعتبرها المجلس في تقريره، الصادر في 30 أكتوبر 2012، تحت عنوان «أزمة السجون»، مسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين المعنيين بتدبير المؤسسة السجنية. وتتمثل هذه العناصر في حالات سوء المعاملة ووجود حالات للتمييز والوصم والاختلالات في تطبيق بعض المساطر كالمسطرة التأديبية للسجناء.

كما سَجَّل المجلس استمرار مجموعة من التجاوزات ضد السجناء مثل الضرب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة ووجود حالات للتعذيب داخل بعض المؤسسات السجنية، والغلو في استعمال السلطة التقديرية لتكييف المخالفات، والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتأديب ضد المعتقلين، وضعف تفعيل آليات الرقابة والتفتيش. كما أن استفحال ظاهرة الاكتظاظ يُعد سببا رئيسا للعديد من الانتهاكات والتجاوزات، التي تؤثر سلبا على الخدمات وتُقوِّض مختلف الحقوق الأساسية للسجناء، والتي يعتبر الافراط في اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، أبرز أسبابها.

كما يتعامل المجلس بإيجاب مع الشكايات التي يتلقاها في موضوع ادعاءات التعذيب ويقوم بالتحريات الضرورية، ويراسل السلطات المعنية، كما يحرص على تبليغ أصحاب الشكايات بمآلها وبنتائج تحرياته بشأنها.

◄ ما هي العوائق التي لا زالت تحول دون القضاء النهائي على التعذيب بالمغرب؟

تمكن المجلس من الوقوف على عدد من العوائق البنيوية التي تحول دون الوصول إلى القضاء النهائي على التعذيب إعمالا للفصل 22 من الدستور. ويمكن تحديد هذه العوائق، بناء على دراسة الحالات والشكايات المتوصل بها وبنتائج تقارير زيارات أماكن سلب الحرية كما يلي:

ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب خلال فترة الحراسة النظرية.

ضعف ضمانات الوقاية من التعذيب في فترة الاعتقال الاحتياطي بسبب ضعف آليات التفتيش والمراقبة.

عدم وجود مقتضى يلزم اللجوء الفوري والممنهج إلى الخبرة الطبية في أي حالة لادعاء التعرض للتعذيب وامتناع قضاة النيابة العامة وقضاة التحقيق في بعض الحالات عن الأمر بإجراء الخبرة الطبية للموقوفين الذين يدعون التعرض للتعذيب.

المخاطر العملية الملاحَظة والمتعلقة بتحريف المسطرة التأديبية المنصوص عليها في القانون المنظم للمؤسسات السجنية والتي يؤدي في عدد من الحالات إلى حرمان السجناء من حقوقهم الأساسية خاصة تلك المتعلقة بالتطبيب.

ويرى المجلس أيضا أنه نظرا لمكانة الطب الشرعي في البث في حالات ادعاء التعذيب ودوره في مخرجات المحاكمة العادلة وضمان شروطها، فإن من الملح التسريع بتمكين بلادنا من قانون عصري ومتقدم بخصوص أنشطة الطب الشرعي، بشكل يستجيب للمقتضيات الدستورية والمعايير الدولية ذات الصلة.

◄ ما هي السبل الأساسية التي يجب أن يتم التنصيص عليها قانونا والوسائل العملية التي يقترح مجلسكم توفرها لوضع حد لاستمرار كل أشكال التعذيب؟

من وجهة نظرنا، فقد أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال الوقاية من التعذيب ومكافحته بمجموعة من الآليات ضمنها مثلا: أن تنص المسطرة الجنائية على تمكين الشخص الموقوف الموضوع رهن الحراسة النظرية من الاتصال فورا بمحام، والتسجيل السمعي البصري للاستنطاقات؛ تخويل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، في إطار القانون الجديد، اختصاص الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب؛ ومراجعة الإطار القانوني المنظم للمؤسسات السجنية خاصة فيما يتعلق بتقوية الضمانات التأديبية لفائدة السجناء.

◄ أشرتم في تقريركم إلى قضية وفاة كمال العماري بمدينة أسفي سنة 2011، كيف وصلتم للاستنتاجات التي أعلنتم عنها؟

بمجرد علمه بواقعة وفاة المواطن كمال العماري يوم الخميس 2 يونيو 2011 بمستشفى محمد الخامس بأسفي، في ارتباط بتداعيات الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي،أوفد المجلس لجنة للتقصي في الموضوع، حيث تم بداية زيارة أسرة المرحوم والاستماع إلى إفاداتها وإجراء سلسلة من اللقاءات والمقابلات مع مسؤولي القطاع الصحي ومسؤولي السلطة القضائية ومسؤولي الإدارة الترابية والأمنية، والمعاينات والزيارات وعمليات استماع لأزيد من خمسين شخصا استغرقت حوالي اثنين وثلاثين ساعة من ضمنها إفادات مجموعة من الشباب صرحوا بتعرضهم للعنف والتعذيب، وشهود صرحوا أنهم عاينوا واقعة الاعتداء على المرحوم كمال عماري، فضلا عن استماع اللجنة لمجموعة من الفعاليات الحزبية والنقابية والحقوقية والجمعوية والإعلامية بالمدينة.

وعموما فقد توصل المجلس في موضوع تدبير الاحتجاج السلمي وبعض التظاهرات التي رافقت بعض الحركات الاحتجاجية، وخاصة في سنة 2011 ، والتي أتيحت للمجلس إمكانية رصدها ومواكبتها، سواء بالتقرير عنها أو تجريب محاولات الوساطة بشأنها، إلى بعض الخلاصات الأولية، ومنها أن الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا، مما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة (ومنها حالة كمال العماري بأسفي) والمس بالسلامة البدنية لبعض المحتجين وخاصة في صفوف النساء والقاصرين ومداهمة بعض المنازل خارج القانون، وأيضا تعرض بعض عناصر القوات العمومية للعنف. قصور الإطار القانوني الحالي (الظهير المتعلق بالتجمعات العمومية) عن استيعاب أشكال جديدة من التعبيرات والممارسات ذات علاقة بالحق في التظاهر السلمي والتي تزايد اللجوء إليها، (مثال الأشكال الاحتجاجية الثابتة كالاعتصامات، اقتحام المرافق العمومية وتعطيلها، إقامة خيام ... الخ)، يضاف إلى ذلك محدودية أدوار مختلف الفاعلين المفترض أن تؤول إليهم مسؤولية تأطير وتمثيل المحتجين، سواء من هيئات منتخبة أو تنظيمات مدنية.

◄ يتوصل المجلس، في إطار اختصاصاته المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، بمجموعة من الشكايات التي قلتم بأنها تعبير عن تنامي الطلب على الحق وبأنها تعبير عن حجم التحديات في مجال حقوق الإنسان، ما هي طبيعة هذه الشكايات وكيف يتم النظر فيها؟

يعكس نوع وحجم الشكايات والتظلمات التي يتوصل بها المجلس وآلياته الجهوية مدى التحديات في مجال حماية حقوق الإنسان مما يجعل منه آلية وطنية للانتصاف سهلة الولوج، على الرغم من أن أغلب موضوعات هذه الشكايات خارج اختصاصات المجلس.

وهكذا توصل المجلس ولجانه الجهوية، إلى غاية 31 دجنبر 2013، بما مجموعه 41.704 شكاية وطلب، هَمَّتْ الجوانب التالية: سير العدالة وحقوق المتقاضين وحقوق السجناء، يليها حقوق المرتفقين في علاقتهم بالإدارات العمومية. كما تبيّن أيضا أن جزء من الشكايات، التي ينعقد معها اختصاص المجلس، تهم بالدرجة الأولى، وبنسبة أقل، الشطط في استعمال السلطة والمس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتجدر الإشارة إلى أن أربع مجالات فقط وهي: تركة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقضاء والسجون والحقوق الأساسية تمثل

رهاناتنا تكريس ضمانات المحاكمة العادلة ومكافحة التعذيب والوقاية منه

اليزمي والصبار بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

◄ مازالت بعض توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لم تعرف سبيلها إلى التفعيل كالانضمام إلى نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية وإلغاء عقوبة الإعدام والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب، ما هي إذن معيقات التفعيل؟

شكلت تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة علامة فارقة في الانتقال والتثبيت الديمقراطيين وترسيخ دولة القانون، عبر اعتماد الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والسياسية التي أوصت بها الهيئة، لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، وقد تمت بَسْترة التوصيات الوجيهة منها، بتضمينها في الدستور الحالي.

وتكمن عناصر قوة هذه التجربة في التقدم الملحوظ في استجلاء الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإقرار العلني بمسؤولية الدولة بخصوصها، علما أن هناك تحديات من ضمنها الضرورة الملحة جدا لمواصلة الجهد لكشف الحقيقة في بعض الملفات العالقة المرتبطة بالاختفاء القسري، ضمانا لحق العائلات ونويهم في معرفة الحقيقة كحق غير قابل للتقادم.

وما يجدر التذكير به أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بوصفه وريثا مؤسساتيا لمهمة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، مكلف بتتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وليس الجهة المعنية بالتنفيذ. ولئن كان قد تم تنفيذ أغلب توصيات الهيئة إلا أن بعض التوصيات المركزية المؤسساتية مازالت لم تعرف سبيلها إلى التفعيل كالانضمام إلى نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، وإلغاء عقوبة الإعدام، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب.

◄ ما هي أبرز التحديات التي يواجها المغرب على مستوى ضمان احترام حقوق الإنسان؟

أهم التحديات التي تنتظر بلادنا من منظور حقوق الإنسان ويشكل خاص باستحضار التحولات المجتمعية ورهانات إعمال الدستور والتزاماتنا الاتفاقية، وتطلعات المواطنين.. هي عديدة ومتنوعة، مثل تحقيق المساواة بين الرجال و النساء، والمناصفة ومكافحة التمييز، وهذا ما حذا بالمجلس إلى أن يخصص أولى مذكراته للإطار القانوني المخصص للهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، وإلى أن يولي اهتماما خاصا للإطار القانوني لمكافحة العنف ضد النساء والإطار القانوني للعمال المنزليين.

وهناك تلك المتعلقة بمنظومة العدالة وتدور حول أربع رهانات أساسية: تكريس ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك الولوج إلى العدالة، واستقلال السلطة القضائية ومكافحة التعذيب والوقاية منه، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وتطوير المنظومة الجنائية خاصة عبر إدماج العقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعفو. ولقد خصص المجلس لكل هذه الرهانات عددا من مذكراته و تقاريره.

وبخصوص موضوع عقوبة الإعدام فقد ورد في التقرير المقدم من لدن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الإثنين 16 يونيو 2014 ، أمام غرفتي البرلمان «أن المجلس واع كل الوعي أن موضوع إلغاء عقوبة الإعدام محل نقاش وتضارب الأفكار والمواقف داخل المجتمع خصوصا أمام بعض الجرائم البشعة ومخلفاتها لدى أقارب الضحايا، وإن المجلس إذ يدعو إلى حوار هادئ ورصين ومعقّلن حول هذا الموضوع، لينتهز هذه المناسبة ليؤكد على موقفه الداعي إلى انضمام بلدنا إلى البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام»، وأن تعمل بلادنا على التصويت الايجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إلغائها.

لوحدها أزيد من 65 في المائة من مجموع الشكايات والطلبات، حيث بلغ عدد الطلبات والشكايات المتعلقة بهيئة الإنصاف والمصالحة 13.311 طلبا، والعدالة 7802 طلبا وشكاية، والسجون 5005 طلبا وشكاية، وادعاء انتهاك الحقوق الأساسية 1289 طلبا وشكاية. فيما تمت إحالة 552 شكاية على مؤسسة الوسيط للاختصاص.

ولعل ما يدل على أهمية الانتظارات المشار إليها، حجم الشكايات التي توصلت بها اللجان الجهوية، في الفترة الممتدة من تاريخ تنصيبها إلى غاية تُتم سنة 2013، بما مجموعه 12.206 شكاية. و في هذا الإطار توصلت اللجان الجهوية الثلاث بالأقاليم الجنوبية للمملكة بـ 933 شكاية خلال هذه الفترة وهو ما يمثل 2.23 في المائة من المجموع الاجمالي للشكايات المتوصَّل بها وطنيا خلال هذه الفترة.

ومما يدل على حجم تفاعل المواطنات والمواطنين مع المجلس ولجانه الجهوية، أنه تم استقبال ما مجموعه 25.845 شخصا في إطار الزيارات التي يتم خلالها الوضع المباشر للشكايات.

● انصب اهتمام المجلس على أولوية تنفيذ مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وذلك بعد أن عرف إعمالها تعثرا لأسباب موضوعية، كيف؟ وما هي برأيكم المساهمات التي يمكن أن يقدمها المجلس في تكريس ثقافة حقوق الإنسان؟

تعتبر «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان» مشروعا حقوقيا وثقافيا وبيداغوجيا، ذا بعد مجتمعي يهدف التأثير الإيجابي على العقليات والسلوكات، ويتطلب انخراطا واسعا يتوخى الاستجابة لغاية مجتمعية وهدف مباشر، من أجل تأهيل المجتمع المغربي ليلتقي حول أرضية

قيمية مشتركة تشكل فيها مبادئ الكرامة والحرية والمساواة والعدل والتضامن وقبول الاختلاف والتسامح، قواعد لعلاقة الأفراد فيما بينهم في حياتهم الخاصة والعامة، ومن سائر المواقع التي يوجدون فيها .

ويشمل محور النهوض بثقافة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنفيذ الأرضية المواطنة، عمل المجلس على:

– المساهمة في إعداد مشاريع النهوض بحقوق الإنسان ونشر ثقافتها وتتبع تنفيذها، تدعيم التعاون المؤسساتي والثنائي في هذا المجال، اقتراح آليات إثراء الفكر الحقوقي والحوار في مجالات حقوق الإنسان، تفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة مع مختلف الشركاء المعنيين بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، خلق فضاءات للحوار على المستوى الوطني والجهوي.. وهناك مستوى ثان في هذا الإطار وهو الذي يشمل المساهمة في التكوين وتعزيز القدرات. ويتضمن إعمال تدابير هذا المكون: -إعداد وتنفيذ برنامج خاص بالتكوين والتكوين المستمر لفائدة الأعضاء والأطر في مجال حقوق الإنسان، إعداد وتنفيذ برامج تدريبية لفائدة أطر المصالح الوزارية طبقا للاتفاقيات المبرمة سلفا أو المرتبطة بسير أعمال المجلس في المستقبل، دون إغفال الموارد البشرية لجمعيات المجتمع المدني العاملة في المجال، مواصلة دعم ماجستير التاريخ الراهن، والتعاون وتنسيق ودعم خلق وإحداث مسالك جامعية متخصصة في حقوق الإنسان.

ويشكل العمل في الوسط التعليمي، بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، رهانا أساسيا في نشر قيم حقوق الإنسان، عبر عدة قنوات مثل تنشيط أندية حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة المحدثة بالمؤسسات التعليمية عبر علاقات الشراكة التي تربط المجلس ولجانه الجهوية بالوزارة وبالأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية للتعليم.

يعكس نوع وحجم الشكايات والتظلمات التي يتوصل بها المجلس وآلياته الجهوية مدى التحديات في مجال حماية حقوق الإنسان

كما نشتغل على وضع إطار مرجعي لنوادي التربية على حقوق الإنسان، في المؤسسات التعليمية، من حيث الأهداف والمرجعيات والمبادئ والمقاربات من جهة، وضوابط العمل وأدوات وتقنيات التنشيط من جهة ثانية.

غير أن هذه المبادرات، على الرغم من أهميتها، تبقى محدودة من حيث الأثر والانتشار، ذلك أن مجموع المؤسسات التعليمية، عبر التراب الوطني، التي تتوفر فيها مثل هذه الأندية وغيرها من الأندية المدرسية التي تعنى بمواضيع مختلفة، يبقى غير كاف بالنظر للإشكالات التي يطرحها الوسط التعليمي من هدر مدرسي ووجود عوامل عديدة قد لا تسهل نجاح الجهود المبذولة في هذا الإطار.